مستوى الإنتاج الطبيعي في مصافي النفط قد يعود خلال أسبوعين

الشيخ خالد الصباح: إنتاجنا النفطي قد يعود إلى 70٪ من مستواه الطبيعي خلال 6ـ8 أسابيع

- «البترول» تمتلك جاهزية عالية لاستئناف حركة الصادرات النفطية بوتيرتها الطبيعية فور إعادة فتح مضيق هرمز
- تواصل مستمر ومباشر مع الزبائن وإطلاعهم على مستجدات العمليات التشغيلية وخطط استعادة الإنتاج

أحمد مغربي

قال العضو المنتدب لقطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية الشيخ خالد أحمد الصباح إن إنتاج الكويت النفطي قد يعود إلى 70٪ من مستواه الطبيعي خلال 6ـ8 أسابيع، وفقا لوكالة «رويترز».

وأضاف الصباح أن مصافي النفط قد تعود إلى مستويات الإنتاج الطبيعية في غضون أسبوعين إلى ثلاثة بعد انتهاء الأزمة.

وأكد الشيخ خالد أحمد الصباح في تصريح لـ «الأنباء» أن مؤسسة دورية على مستجدات العمليات التشغيلية وخطط استعادة الإنتاج.

وأوضح أن المؤسسة تمتلك جاهزية عالية لاستئناف حركة الصادرات النفطية بوتيرتها الطبيعية فور إعادة فتح مضيق هرمز وعودة الملاحة البحرية إلى وضعها الاعتيادي، مشددا على التزام الكويت الكامل بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية وتعزيز موثوقية الإمدادات، بما يعكس المكانة الراسخة التي تتمتع بها كمورد موثوق للطاقة وشريك استراتيجي طويل الأمد لعملائها حول العالم.

يذكر أن مؤسسة البترول الكويتية كانت قد شهدت خلال الأسابيع الأخيرة ضغوطا استثنائية مرتبطة بتوترات الملاحة في الخليج ومخاطر العبور عبر مضيق هرمز، وقد أعلنت في مارس حالة القوة القاهرة وبدأت خفض إنتاج النفط الخام وعمليات التكرير كإجراء احترازي.

وكانت مؤسسة البترول الكويتية قد أعلنت في مارس الماضي حالة القوة القاهرة، وبدأت خفض إنتاج النفط الخام وعمليات التكرير كإجراء احترازي بعد هجمات إيرانية على مواقع نفط وغاز في الكويت ودول الخليج.

الشيخ خالد أحمد الصباح

البترول الكويتية تحرص على المحافظة على التواصل المستمر والمباشر مع جميع العملاء والزبائن في الأسواق العالمية، وإطلاعهم بصورة

خلال زيارة قام بها إلى مقر المنظمة

وكيل وزارة النفط: الكويت حريصة على تعزيز التعاون مع «أوابك» ودعم خططها التطويرية

خالد العتيبي: الأمانة العامة للمنظمة ماضية في تنفيذ برامجها التطويرية بما يخدم مصالح الدول الأعضاء

قام وكيل وزارة النفط وممثل دولة الكويت في المكتب التنفيذي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) الشيخ د.نمر الصباح، بزيارة أمس إلى مقر منظمة «أوابك»، وذلك في إطار حرص دولة الكويت على تعزيز التعاون المشترك ودعم جهود المنظمة في تنفيذ خططها التطويرية والتوسع في أنشطتها بما يواكب التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الطاقة على المستويين الإقليمي والدولي.

وكان في استقبال وكيل وزارة النفط والوفد المرافق له، الأمين العام لمنظمة «أوابك» م.خالد نايف العتيبي، حيث جرى خلال اللقاء استعراض أبرز برامج ومبادرات المنظمة الحالية، ومناقشة خططها المستقبلية الرامية إلى تطوير دورها وتعزيز مساهمتها في دعم الدول الأعضاء، إلى جانب بحث سبل تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين وزارة النفط والأمانة العامة للمنظمة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وكيل وزارة النفط وممثل دولة الكويت في المكتب التنفيذي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) الشيخ د.نمر الصباح خلال لقائه مع الأمين العام لمنظمة «أوابك» م.خالد العتيبي

وأكد خلال الزيارة أن دولة الكويت، باعتبارها دولة المقر للمنظمة منذ تأسيسها عام 1968، تواصل تقديم الدعم الكامل لمنظمة «أوابك» وتمكينها من أداء رسالتها ودورها الحيوي في خدمة قطاع الطاقة العربي، انطلاقا من إيمانها بأهمية العمل العربي المشترك وضرورة تعزيز التكامل والتعاون بين الدول العربية المنتجة والمصدرة للطاقة.

وأشار إلى أن المرحلة الحالية تمثل فرصة مهمة لتعزيز دور المنظمة وتوسيع نطاق أنشطتها وبرامجها بما يواكب المتغيرات العالمية في قطاع الطاقة، مؤكدا دعم دولة الكويت لكل التوجهات الرامية إلى تطوير هيكل المنظمة وتعزيز كفاءتها المؤسسية وتوسيع مجالات عملها لتشمل القضايا المستجدة المرتبطة بأمن الطاقة، والاستدامة، والتقنيات الحديثة، والتحول الرقمي، وخفض الانبعاثات، والاقتصاد الدائري للكربون، والطاقة المتجددة.

وأضاف أن «أوابك» تمتلك رصيدا كبيرا من الخبرات الفنية والمعرفية المتراكمة على مدى عقود، الأمر الذي يؤهلها للقيام بدور أكبر في دعم صناع القرار في الدول الأعضاء من خلال الدراسات المتخصصة والبحوث الاستراتيجية وبرامج بناء القدرات وتبادل الخبرات، بما يسهم في تعزيز جاهزية الدول العربية لمواكبة التحولات التي يشهدها قطاع الطاقة العالمي.

من جانبه، أعرب الأمين العام لمنظمة «أوابك» م.خالد العتيبي عن تقديره للدعم المتواصل الذي تقدمه دولة الكويت للمنظمة منذ تأسيسها حتى اليوم، مثمنا اهتمام وزارة النفط بتعزيز دور المنظمة وتطوير أعمالها، مؤكدا أن الأمانة العامة ماضية في تنفيذ برامجها ومبادراتها التطويرية بما يخدم مصالح الدول الأعضاء ويعزز مكانة المنظمة كبيت خبرة عربي متخصص في شؤون الطاقة.

وفي ختام الزيارة، جدد الجانبان التأكيد على أهمية مواصلة التعاون والتنسيق المشترك خلال المرحلة المقبلة، بما يسهم في دعم مسيرة العمل العربي المشترك وتعزيز دور منظمة أوابك في مواجهة التحديات والمتغيرات التي يشهدها قطاع الطاقة العالمي.

برميل النفط يرتفع ويواصل مكاسبه

وكالات: ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 2,5٪، أمس، مواصلة مكاسبها من الجلسة السابقة، مع تجدد المخاطر الجيوسياسية وتراجع التقدم في المفاوضات بين واشنطن وطهران.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2,4٪، لتصل إلى 98,30 دولارا للبرميل، كما ارتفع سعر خام غرب تكساس الوسيط 2,5٪، ليصل إلى 96,10 دولارا.

وكان خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط قد سجلا أعلى مستوياتهما منذ 27 و22 مايو على التوالي، وذلك بعد تجدد الأعمال العدائية بين أميركا وإيران.

وقال توم بيكر، المدير الإداري لشركة «فيتول» لتجارة السلع العالمية في البحرين، خلال مؤتمر للطاقة، إن سوق النفط العالمية تقلل من تقدير بعض مخاطر حرب إيران، حتى مع دخول الصراع شهره الرابع.

وقد أسهم تحذير وكالة الطاقة الدولية من أن مخزونات النفط العالمية قد تصل إلى مستويات حرجة قبل ذروة الطلب الصيفي إذا استمر سحب المخزونات بالوتيرة الحالية، في تعزيز التفاؤل لدى المتعاملين.

ووفقا لمصادر السوق التي استندت إلى بيانات معهد البترول الأميركي، انخفضت مخزونات النفط الخام الأميركية للأسبوع السابع على التوالي، خلال الأسبوع الماضي. وأفادت المصادر بأن مخزونات النفط الخام تراجعت بمقدار 6,8 ملايين برميل في الأسبوع المنتهي في 29 مايو.

ومحليا، سجل سعر برميل النفط الكويتي مستوى 105,03 دولارات للبرميل في تداولات يوم أمس الثلاثاء مقابل 117,51 دولارا للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وكانت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أعربت عن تشاؤم أكبر بشأن النمو العالمي في العام 2026، على خلفية الحرب في الشرق الأوسط وما تتسبب به من ارتفاع في أسعار الطاقة والأسمدة.

وتوقعت المنظمة في تقريرها الفصلي عن الاقتصاد العالمي، تراجع النمو إلى 2,8٪ إذا ما عادت صادرات الخليج من النفط والغاز إلى مستويات ما قبل الحرب في الربع الثالث من السنة، فيما توقعت تباطؤ النمو إلى 2,1٪ إذا ما استمرت الحرب والاضطرابات المرافقة لها حتى العام 2027.

وكانت المنظمة توقعت سابقا انخفاض النمو إلى 2,9٪.

«ستاندرد آند بورز»: مؤشرات أولية على تحسن الأداء الاقتصادي

مؤشر مديري المشتريات للكويت يرتفع لأعلى مستوى في 3 أشهر

أظهرت أحدث البيانات الاقتصادية، الصادرة عن مجموعة «ستاندرد آند بورز غلوبال»، بداية ظهور مؤشرات أولية على تحسن الأداء الاقتصادي في الكويت، خلال شهر مايو الماضي، على الرغم من استمرار ظروف التشغيل الصعبة الناتجة عن الحرب الدائرة في المنطقة.

وارتفع مؤشر مديري المشتريات الرئيسي للكويت إلى أعلى مستوياته في ثلاثة أشهر مسجلا 47,2 نقطة في مايو، صعودا من 46,3 نقطة في أبريل، لكنه واصل استقراره دون المستوى المحايد (50,0 نقطة).

وكشف التقرير أن معدلات انخفاض الإنتاج والطلبات الجديدة تباطأت بوتيرة ملحوظة وبشكل أضعف بكثير، مقارنة بالتراجعات الحادة المسجلة في أبريل، حيث أسهم تكثيف النشاط الإعلاني والعروض الترويجية في دفع عجلة تحسن الطلب المحلي ببعض الحالات.

في المقابل، واصلت طلبات التصدير الجديدة انخفاضها السريع نتيجة أضرار الصراع الإقليمي بالطلب الدولي.

مدينة الكويت من الجهة المقابلة للواجهة البحرية على طول الخليج العربي (أ.ف.ب)

واستجابة للضغوط المستمرة، واصلت الشركات غير المنتجة للنفط تقليص عدد موظفيها، للشهر الثالث على التوالي، وإن كان ذلك بوتيرة طفيفة نظرا لكفاية القدرة الإنتاجية الحالية للتعامل مع أعباء العمل، مما أدى لتراجع الأعمال المعلقة بشكل كبير.

ومع بقاء مستويات المخزون كافية، خفضت الشركات نشاطها الشرائي ومخزونها من مستلزمات الإنتاج بمعدلات انخفاض متسارعة وحادة، حيث هبط النشاط الشرائي بأسرع وتيرة له منذ أبريل 2020، بينما سجل مخزون المشتريات أكبر انخفاض له منذ بدء الدراسة في سبتمبر 2018، وبفعل هذا التراجع القوي في الطلب على المواد، تمكن الموردون من تقليص فترات التسليم وتسريع عمليات الشحن لأول مرة منذ 3 أشهر.

وعلى صعيد الأسعار، شهد شهر مايو تجددا في زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج الإجمالية، لأول مرة منذ اندلاع الصراع الإقليمي، مدفوعا بزيادة أسعار المشتريات وإنفاق الشركات المتزايد على الإعلانات والإيجارات وقطع الغيار، في حين استمرت تكاليف الموظفين في الانخفاض نتيجة تقليص العمالة.

ورغم أن معدل هذا التضخم ظل منخفضا نسبيا، واصلت الشركات تمرير هذه التكاليف، عبر رفع أسعار بيع منتجاتها وخدماتها، لتمتد سلسلة تضخم أسعار البيع الحالية إلى 15 شهرا متتاليا بوتيرة متواضعة لم تتغير عن مستويات أبريل.

وبالتوازي مع انخفاض حدة تراجع الإنتاج، شهدت مستويات ثقة الشركات الكويتية بشأن الآفاق المستقبلية للنشاط التجاري قفزة حادة لتصل إلى أعلى مستوى لها في 3 أشهر.

وأوضح أندرو هاركر، مدير الاقتصاد في «إس آند بي غلوبال ماركت إنتليجنس»، أنه على الرغم من المخاوف القائمة لدى بعض الشركات بشأن التأثير المستمر للحرب، فإن تحسن التفاؤل يبعث على الأمل في عودة القطاع الخاص غير النفطي في الكويت إلى نطاق التوسع والنمو، خلال الأشهر المقبلة، مع استعادة ظروف العمل طبيعتها.

تبدأ جولة ترويجية اليوم الخميس

«سبيس إكس» تخطط لجمع 75 مليار دولار في طرح عام أولي

وكالات: قال مصدر إن شركة سبيس إكس تخطط لجمع 75 مليار دولار في طرحها العام الأولي من خلال بيع 555,6 مليون سهم بسعر مستهدف 135 دولارا للسهم.

وكانت «رويترز» أفادت بأن شركة الصواريخ والاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية تأمل جمع ما لا يقل عن 75 مليار دولار، بتقييم يبلغ 1,75 تريليون دولار.

ويأتي هذا الطرح في صدارة موجة من الشركات الخاصة الكبرى التي تستعد للإدراج بعد سنوات من تراجع نشاط الاكتتابات العامة للشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة، حيث ينظر إلى «سبيس إكس» على نطاق واسع على أنها واحدة من أكثر الطروح أهمية في التاريخ الحديث إلى جانب عملاقي الذكاء الاصطناعي «أوبن إيه آي» و«أنثروبيك».

ويعتمد تقييم الشركة على سيطرة «سبيس إكس» على تقنيات وأسواق لا وجود لها بعد، من بعثات المريخ إلى مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي في الفضاء.

والسعر المستهدف المحدد أمر غير معتاد للغاية في هذه المرحلة لأن الشركات التي تخطط للاكتتاب العام عادة ما تحدد نطاقا سعريا قبل التحدث إلى المستثمرين في سلسلة من العروض التقديمية تسمى جولة ترويجية. وتبدأ جولة «سبيس إكس» الترويجية اليوم (الخميس)، وعادة لا يتحدد سعر مستهدف حتى اليوم السابق لطرح الأسهم.

وستسمح الجولة الترويجية، المتوقع أن تكون واحدة من أكثر جولات التسويق للاكتتاب العام التي تحظى بمتابعة وثيقة في السنوات القليلة الماضية للمستثمرين المحتملين، بالاجتماع مع المسؤولين التنفيذيين في «سبيس إكس»، بينما يحاول المصرفيون الاستثماريون بناء الطلب لسجل طلبات قياسي يبلغ 75 مليار دولار.

وكانت «رويترز» قد ذكرت سابقا أن الشركة تدرس تخصيص ما يصل إلى 30٪ من العرض للمستثمرين الأفراد، وهي حصة كبيرة للغاية من الأسهم المخصصة للجمهور تهدف إلى الاستفادة من قاعدة المعجبين التي يحظى بها إيلون ماسك وتوسيع نطاق ملكية الشركة.